

# شَرَحَ الْعَقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ

تَصْنِيفَ

الإمام العلامة المحجة المتكلم الأصولي انطاز  
سعد الدين مسعود بن عمر النفذازي رحمته الله

وَبَدِيلَهُ

شيخ الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمته الله

حققه وعلق عليه

محمد مصعب بدر الدين كلثوم

اعتنى به وقدمه للطبع

مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث - تركيا



HASHIMI  
YAVINEVI

# شرح العقائد النسفية

تصنيف

الإمام القداية الحجة المتكلم الأصولي انطانت  
سعد الدين مسعود بن عمر النفازي في حيدرآباد

وتبديله

نخج الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى

اعتنى به وقدمه للطبع

مركز الماشية للدراسات وتحقيق التراث - تركيا



اسم الكتاب: شرح العقائد النسفية  
موضوع الكتاب: علم التوحيد  
مؤلف الكتاب العلامة: سعد الدين النفازي  
التحقيق العلمي والمقابلة: مركز الهاشمية  
للدراستات وتحقيق التراث.  
الإخراج والتصميم: مركز الهاشمية في اسطنبول  
للتضيد الضوئي والإخراج الفني.  
عدد صفحات الكتاب: ٣٥٢  
الطبعة: الأولى  
بلد الطبع: تركيا - إسطنبول  
تاريخ الطبع: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

ISBN-978-605-68240-5-0

الناشر: المكتبة الهاشمية في تركيا، وهي عضو في  
الاتحاد العام للناشرين العرب، وعضو في اتحاد  
الناشرين والكتاب التركي، وعضو مؤسس للمؤتمر  
الثقافي (إيكاد) للدراسات والأبحاث العلمية.

## © جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق هذا الكتاب محفوظة للمكتبة  
الهاشمية، ويحظر طبع أو تصوير أو إعادة  
تضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله في الكمبيوتر إلا  
بموافقة الناشر خطياً.

## © Bütün hakları mahfuzdur

Bu eserin bütün hakları Haşimi Yayınevi'ne ait-  
tir. Yayınevinin yazılı izni olmadan, kitabın ta-  
mamının veya bir kısmının basılması, fotokopi  
vb. ile çoğaltılması, kaset veya Cd'ye alınması,  
bilgisayar ortamına aktarılması yasaktır.

## © All rights reserved

No part of this publication may be reproduced,  
distributed in any form or by any means, or sto-  
red in a data base or retrieval system, without  
the prior written permission of the publisher.

عنوان المركز الرئيسي في القسم الآسيوي

Adres: Eyüp Sultan Mah. Esmâ Sk. No: 3/A 34885

Sarıyer - Sancaktepe - İstanbul / Türkiye

Telefon: 00902125642500

عنوان فرع التوزيع في القسم الأوروبي

Büyük Resit Paşa Cad. Yünni İş Merkezi No:16/23

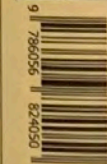
Vezneciler/Fatih İstanbul- Telefon: 00902125270706

للتواصل الإلكتروني

البريد الإلكتروني (قسم الإدارة): hasimiyye@gmail.com

البريد الإلكتروني (قسم المبيعات): siparis@hasimiyayinevi.com

موقع الويب: www.hasimiyayinevi.com



متن عقائد النسفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه العون

الحمد لله على نواله، والصلاة على محمد وآله<sup>(١)</sup>.

قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ، وَالْعِلْمُ بِهَا مُتَحَقِّقٌ خِلَافًا  
لِلسُّوفِسْطَائِيَّةِ. وَأَسْبَابُ الْعِلْمِ لِلخَلْقِ ثَلَاثَةٌ: الْحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالخَبْرُ  
الصَّادِقُ، وَالْعَقْلُ؛ فَالْحَوَاسُّ خَمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ،  
وَاللَّمْسُ، وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ<sup>(٢)</sup> مِنْهَا يُوقَفُ عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ.

وَالخَبْرُ الصَّادِقُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الخَبْرُ الْمُتَوَاتِرُ، وَهُوَ الخَبْرُ الثَّابِتُ عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتَصَوَّرُ  
تَوَاطُؤُهُمْ<sup>(٣)</sup> عَلَى الكَذِبِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، كَالْعِلْمِ بِالمُلُوكِ  
الْخَالِيَةِ فِي الأزْمَنَةِ المَاضِيَةِ وَالبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

(١) مقدمة المتن مثبت من (م)، وفي (ث): (الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين)، ولم تثبت في النسخ المطبوعة وكذا في نسخ الشرح، ولم يشرحها الشراح؛ فلعلها من زيادة النساخ، والله أعلم.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) أي: اتفاهم.

وَالثَّانِي<sup>(١)</sup>: خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَةِ، وَهُوَ يُوجِبُ الْعِلْمَ  
الْإِسْتِدْلَالِيَّ، وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي<sup>(٢)</sup> الْعِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ فِي  
التَّيَقُّنِ<sup>(٣)</sup> وَالثَّبَاتِ، وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَهُوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ أَيْضًا، وَمَا يَثْبُتُ مِنْهُ  
بِالْبَدَاهَةِ؛ فَهُوَ ضَرُورِيٌّ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ، وَمَا ثَبَتَ  
بِالْإِسْتِدْلَالِ فَهُوَ كَسْبِيٌّ.

وَالْإِلَهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.  
وَالْعَالَمُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُحَدَّثٌ؛ إِذْ هُوَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ؛ فَالْأَعْيَانُ: مَا لَهُ  
قِيَامٌ بِذَاتِهِ، وَهُوَ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَهُوَ الْجِسْمُ أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ؛ كَالجَوْهَرِ: وَهُوَ الْجُزْءُ  
الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ، وَالْعَرَضُ: مَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ؛  
كَالْأَلْوَانِ وَالْأَكْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ.

وَالْمُحَدَّثُ لِلْعَالَمِ: هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، الْوَاحِدُ، الْقَدِيمُ، الْحَيُّ، الْقَادِرُ<sup>(٤)</sup>،  
الْعَلِيمُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الشَّائِي، الْمُرِيدُ، لَيْسَ بِعَرَضٍ، وَلَا جِسْمٍ، وَلَا  
جَوْهَرٍ، وَلَا مُصَوَّرٍ، وَلَا مَحْدُودٍ، وَلَا مَعْدُودٍ، وَلَا مُتَبَعِّضٍ، وَلَا مُتَجَزِّيٍّ، وَلَا  
مُرَكَّبٍ، وَلَا مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمَائِيَّةِ وَلَا بِالْكِيفِيَّةِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ فِي مَكَانٍ،

(١) في النسخ المطبوعة زيادة: (النوع).

(٢) أي: يشابه.

(٣) في (م): (اليقين).

(٤) سقطت من (ث).

وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ <sup>(١)</sup> شَيْءٌ.

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ؛ وَهِيَ <sup>(٢)</sup>: لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ؛ وَهِيَ: الْعِلْمُ،  
وَالْقُدْرَةُ، وَالْحَيَاةُ، وَالْقُوَّةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ <sup>(٣)</sup>، وَالْإِرَادَةُ، وَالْمَشِيئَةُ،  
وَالْفِعْلُ، وَالتَّخْلِيْقُ، وَالتَّرْزِيْقُ، وَالْكَلامُ.

وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزَلِيَّةٌ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ  
وَالْأَصْوَاتِ، وَهُوَ صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالْآفَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِهَا، أَمْرٌ،  
نَاهٍ، مُخْبِرٌ.

وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرٌ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ <sup>(٤)</sup> مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا،  
مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا، مَقْرُوءٌ بِالسِّتِنَا، مَسْمُوعٌ بِأَذَانِنَا، غَيْرٌ حَالٌّ فِيهَا.

وَالتَّكْوِينُ صِفَةٌ لِلَّهِ <sup>(٥)</sup> تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، وَهُوَ تَكْوِينُهُ لِلْعَالَمِ وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ  
أَجْزَائِهِ لَا فِي الْأَزَلِ <sup>(٦)</sup> بَلْ لَوْ قَتَّ وُجُودِهِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمَكُونِ عِنْدَنَا.

وَالْإِرَادَةُ: صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ.

(١) سقطت من (ث).

(٢) في (ث): (وهو).

(٣) سقطت من (ث).

(٤) سقطت من (ث).

(٥) في (ث): (الله).

(٦) (لا في الأزل) سقطت من (ث).

وَرُؤْيَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَصْرِ<sup>(١)</sup> جَائِزَةٌ فِي الْعَقْلِ وَوَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ، وَرَدَّ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ بِإِيْجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ؛ فَيَرَى لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ وَمُقَابَلَةٍ، وَاتِّصَالَ شُعَاعٍ، وَثُبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ؛ وَهِيَ كُلُّهَا<sup>(٣)</sup> بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ وَقَضِيَّتِهِ وَتَقْدِيرِهِ. وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابُونَ بِهَا وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا، وَالْحَسَنُ مِنْهَا بِرِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَاءِهِ.

وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ، وَهِيَ: حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ، وَيَقَعُ هَذَا الْإِسْمُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ، وَصِحَّةِ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ هَذِهِ الْإِسْتِطَاعَةُ.

وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالْإِنْكَسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيْقِهِ. وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، وَالْمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى،

(١) سقطت من (ث).

(٢) في (م): (وبين المرئي). والمثبت من (ث)، ونسخ الشرح.

(٣) سقطت من (ث).

وَالْأَجْلُ وَاحِدٌ، وَالْحَرَامُ رِزْقٌ.

وَكُلُّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ  
إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ رِزْقَهُ غَيْرَهُ.

وَاللَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ.

وَمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ، وَلِبَعْضِ عَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ  
فِي الْقَبْرِ بِمَا يَعْلَمُهُ وَيُرِيدُهُ<sup>(١)</sup>، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ ثَابِتٌ بِالذَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ.

وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَالْوِزْنُ حَقٌّ، وَالكِتَابُ<sup>(٢)</sup> حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ، وَالْحَوْضُ  
حَقٌّ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ  
بَاقِيَتَانِ، لَا تَفْنِيَانِ، وَلَا يَفْنَى أَهْلُهُمَا.

وَالْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَا تُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ،  
وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ؛ مِنَ الصَّغَائِرِ  
وَالْكَبَائِرِ، وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ  
اسْتِحْلَالِ، وَالْإِسْتِحْلَالِ كُفْرٌ.

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ

(١) (بما يعلمه ويريدُه) سقطت من (ث).

(٢) في (م) زيادة: (المثبت).

الْمُؤْمِنِينَ لَا يَخْلُدُونَ فِي النَّارِ.

وَالْإِيمَانُ<sup>(١)</sup>: هُوَ التَّصَدِيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ  
وَالْإِقْرَارُ بِهِ؛ فَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَهِيَ تَتَزَايَدُ<sup>(٢)</sup> فِي نَفْسِهَا، وَالْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا  
يَنْقُصُ، وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ، وَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْعَبْدِ<sup>(٤)</sup> التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ؛  
صَحَّ لَهُ<sup>(٥)</sup> أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ  
شَاءَ اللَّهُ.

وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ، وَالتَّغْيِيرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ  
وَالشَّقَاوَةِ، دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَعْيُرُ عَلَى  
اللَّهِ تَعَالَى وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ.

وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رُسُلًا مِنَ الْبَشَرِ إِلَى  
الْبَشَرِ؛ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا  
وَالدِّينِ، وَأَيَّدَهُمُ بِالْمُعْجَزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ.

وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ: آدَمُ ﷺ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ

(١) في (م) زيادة (في اللغة).

(٢) في (ث): (محمد).

(٣) في (م): (فهي طاعة، وهي تتزايد).

(٤) في (م): (وإذا صحَّ للعبد). وفي الهامش نسخة كالمثبت.

(٥) سقطت من (ث).

(٦) سقطت من (ث).



فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأُولَى: أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ قَالَ  
 اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>، وَلَا يُؤْمَنُ  
 فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ،  
 وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبَلِّغِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صَادِقِينَ نَاصِحِينَ، وَأَفْضَلُ  
 الْأَنْبِيَاءِ: مُحَمَّدٌ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ، لَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا  
 أُنُوثَةٍ.

وَاللَّهُ تَعَالَى كُتِبَ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعَدَهُ  
 وَوَعِيدَهُ.

وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْيَقْظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا  
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَى حَقًّا.

وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ؛ فَتَطَهَّرُ الْكَرَامَةُ عَلَى طَرِيقِ نَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ؛  
 مِنْ: قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ  
 وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ، وَالطَّيْرَانِ<sup>(٣)</sup> فِي الْهَوَاءِ، وَكَلَامِ  
 الْجَمَادِ وَالْعَجَمَاءِ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجَزَةً لِلرَّسُولِ

(١) سورة غافر، الآية (٧٨). ووقع في نسختي المتن: (ومنهم من...).

(٢) في (م): (ﷺ).

(٣) سقطت من (ث)، ومن نسخ الشرح.

(٤) في (م) زيادة: (واندفاع توجُّه البلاء، وكفاية المهم عن الأعداء).

الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيُّي، وَلَنْ يَكُونَ  
وَلِيًّا إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ مُحِقًّا فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ: الإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ (١).

وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ، ثُمَّ عُثْمَانُ  
ذُو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيُّ الْمُرْتَضَى رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَخِلَافَتُهُمْ ثَابِتَةٌ  
عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضًا، وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ.

وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ يَقُومُ بِتَنْفِيزِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ  
حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ الْمُتَعَلِّبَةِ  
وَالْمُتَلَصِّصَةِ وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ الْمُنَازَعَاتِ  
الْوَاقِعَةِ (٢) بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحُقُوقِ، وَتَرْوِيجِ  
الصَّغَارِ وَالصَّغَائِرِ (٣) الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ظَاهِرًا لَا مُخْتَفِيًا (٤) وَلَا مُنْتَظَرًا (٥)، وَيَكُونُ مِنْ  
قُرَيْشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِنَبِيِّ هَاشِمٍ وَأَوْلَادِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا  
يُشْتَرَطُ (٦) أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، وَلَا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَيُشْتَرَطُ

(١) (برسالة رسوله) سقطت من (ث).

(٢) في (م): (ورفع المنازعات الواقعة). وفي الهامش نسخة كالمثبت.

(٣) الصغار: جمع صغير، والصغائر: جمع صغيرة.

(٤) في (ث): (مخفياً).

(٥) سقطت من (ث).

(٦) في (ث) زيادة (في الإمام).

أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمُطْلَقَةِ الْكَامِلَةِ، سَائِسًا قَادِرًا عَلَى تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ،  
وَحَفِظِ حُدُودِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، وَلَا يَنْعَزِلُ الْإِمَامُ  
بِالْفِسْقِ وَالْجَوْرِ.

وَيَجُوزُ<sup>(١)</sup> الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيَصَلِّي<sup>(٢)</sup> عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ،  
وَيَكْفُ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَيَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ<sup>(٣)</sup> الَّذِينَ  
بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ، وَيُرَى الْمَسْحُ عَلَى الْخُقَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ،  
وَلَا يُحْرَمُ نَبِيذُ الْجِرَارِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَا يَبْلُغُ وَلِيُّ دَرَجَةِ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ مَا دَامَ عَاقِلًا بِالْغَا إِلَى  
حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

وَالنُّصُوصُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا؛ فَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ  
الْبَاطِنِ الْإِحَادُ وَاتَّصَفَ<sup>(٦)</sup> بِكُفْرٍ، وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ، وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ  
كُفْرٌ، وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ، وَالْيَأْسُ مِنَ اللَّهِ  
تَعَالَى كُفْرٌ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ<sup>(٧)</sup> اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ، وَتَصَدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ

(١) في (ث): (وتجوز).

(٢) في (ث)، والنسخة العامرة: (ونصلي) وكذا ما بعده من الأفعال.

(٣) في (ث): (المبشرة)، وكذا في نسخة الشرح (ج).

(٤) في (م): (التمرة)، والمثبت من نسخة في هامشها. وفي (ث): (الجرة).

(٥) في هامش (م) نسخة: (أصلا).

(٦) في (م): (والتصاق).

(٧) سقطت من (ث)، ومن نسخة الشرح (ب)، وفي النسخة الأخرى: (عذاب).

عَنِ الْغَيْبِ  
وَفِي  
يُجِيبُ الدَّعَا  
وَمَا أَنَا  
الْأَرْضِ، وَفِي  
السَّمْسِ مِنْ  
وَالْمُجْ  
وَرُسُلُ  
عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَ

(١) في (م): (تجوز)  
(٢) في (م): (قد)  
(٣) الخاتمة من

عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ، وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

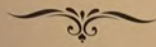
وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ <sup>(١)</sup> مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ: خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَهُوَ حَقٌّ.

وَالْمُجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ <sup>(٢)</sup>.

وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ <sup>(٣)</sup>.

تَمَّ



(١) في (م): (ﷺ).

(٢) في (م): (قد يصدق، وقد يخطئ). وفي الهامش نسخة: (قد يصيب).

(٣) الخاتمة من (ث) فقط.

# شرح العقائد النسفية

لما كان مبني علم الشرائع والأحكام، وأساس قواعد عقائد الإسلام، هو علم التوحيد والصفات الموسوم بعلم الكلام، المنجي من غياهب الشكوك وظلمات الأوهام، فكان أشرف العلوم؛ لكونه أساس الأحكام الشرعية، ورئيس العلوم الدينية، وغايته الفوز بالسعادات الدينية والدينية، وإن «متن العقائد» للشيخ الإمام الهمام، فؤدة علماء الإسلام، نجم الملة والدين، عمّر النسفي أعلى الله تعالى درجته في دار السلام - يشتمل على غرر الفرائد، وذرر الفوائد، مع التنقيح والتهديب، ونهاية من حسن التنظيم والترتيب؛ فاعتنى به العلماء قديماً وحديثاً؛ شرحه شرحاً، وممن قام بشرحه شرحاً فصل مجملاته، وبين معضلاته، منظوماته، وأظهر مكنوناته، مع توجيه للكلام، وتنبية على المرام، عميق للسائل، وتدقيق للدلائل، وتفسير للمقاصد، وتكثير للفوائد، بعيداً عن الإطالة والإملا، والاقتصاد والإطناب والإخلال؛ الشيخ الإمام التفتازاني رحمه الله تعالى،

